



كلمة وفد جمهورية العراق في اجتماع الدورة (16) لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة (COSP16)

السيدات والسادة الحضور

أصحاب المعالي

تحية طيبة،

الشكر والتقدير للأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق
الأشخاص ذوي الإعاقة على الجهود المبذولة لعقد الجلسة السادسة عشر للمؤتمر.

السيد الرئيس

صادق العراق على اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة عام 2012 وعلى أثره تم إقرار القانون رقم
(38) لسنة 2013 وتم تأسيس هيئة رعاية ذوي الإعاقة والاحتياجات الخاصة وهي الجهة القطاعية
الرسمية المعنية برعاية ذوي الإعاقة والسعي لتأمين مستلزمات الدمج المجتمعي لهم وتأمين الحياة
الكريمة وإيجاد فرص عمل لائق لهم بشكل يتناسب مع قدراتهم وامكانياتهم.

ومع استمرار المساعي لتعزيز الجهود المبذولة نحو تحقيق اهداف التنمية المستدامة فقد حرص
العراق ضمن الأطر المعيارية الدولية ووفقا لالتزاماته القانونية والأخلاقية الى إشاعة ثقافة المساواة مع
الآخرين واتخاذ إجراءات فعلية تعزز من المشاركة المجتمعية لذوي الإعاقة في الحياة العامة وفي
مجالات عدة، إضافة الى توفير خدمات الرعاية الطبية والصحية بشكل يضمن تمتعهم بحياة كريمة
ولائقة.

حرص العراق على توفير تكافؤ الفرص ودمج الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع
وضمن حقوقهم في العيش باستقلالية وبما يتماشى مع المعايير الدولية بهدف الوصول الى مبدأ
المساواة مع الآخرين، كما حرص العراق في توفير المنتجات الطبية والمعينات الحركية والسمعية

والبصرية واعتماد التكنولوجيا الحديثة في هذا المجال بالإضافة الى اقامات دورات تدريبية لموظفي وزارات الدولة باستخدام(لغة الإشارة) من اجل ضمان وصول ذوي الإعاقة السمعية الى البرامج والخدمات المتوافرة مما يسهم في تعزيز المشاركة والاعتماد على القدرات الذاتية.

السيد الرئيس

وفي مجال التربية والتعليم فقد تم إقرار وتنفيذ إطار سياسة التعليم الدامج والشامل والمساوي لذوي الإعاقة بالتعاون مع وزارة التربية والدوائر والمنظمات ذات الشراكة وتشكيل لجان متخصصة لوضع الخطط الإجرائية والتنفيذية والية المتابعة والتقييم لمحاور الإطار المساوي والدماج من ضمنها (البيئة التشريعية، تعزيز ثقافة التعليم، تحديد الإعاقة والتحويل الى الامتحانات، الاشراف التربوي، والأبحاث والدراسات).

كما نجد من الأهمية بيان الجهود المبذولة لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول الى فرص العمل اللائق من خلال سياسات وبرامج التشغيل المتبعة باعتبار العمل حق مكفول للجميع، حيث تم تخصيص نسبة 5% من الوظائف لهم في الوزارات والشركات، ونسبة 3% على الأقل في مجموع العمال في القطاع المختلط.

السيد الرئيس

ختاماً، يؤكد العراق على ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بما يكفله الدستور العراقي واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبنود قانون الهيئة رقم (38) لسنة 2013 والسعي الى التعاون مع المؤسسات والشركات والجهات المهمة في قطاع التكنولوجيا وتوظيفها بالشكل الأمثل دعماً لمستخدميها من ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة.

شكراً السيد الرئيس...